

شروط وأحكام البطاقات الائتمانية للشركات

يصدر البنك العربي الوطني البطاقة الائتمانية وفقاً للشروط والأحكام التالية:

1. تعريفات أساسية

- 1.1 **البنك المركزي:** البنك المركزي السعودي.
- 1.2 **العميل:** الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المتقدم بطلب الحصول على بطاقة الائتمان أو الحاصل عليها من البنك.
- 1.3 **البنك:** البنك العربي الوطني.
- 1.4 **الشركة:** هي الجهة المخولة لطلب وإصدار البطاقة والتي تم باسمها فتح حساب بطاقة الأعمال وتعتبر الشركة مسؤولة ائتمانياً عن جميع المبالغ المالية المستحقة والمترتبة على استخدام وإصدار البطاقة/البطاقات.
- 1.5 **البطاقة:** هي البطاقة الائتمانية التي يصدرها البنك العربي الوطني للجهات الاعتبارية يُمكن للعميل من خلالها الحصول على السلع أو الخدمات أو النقد وفق الحد الائتماني، ومن ثم سداد المبلغ المستحق وفق ترتيبات السداد المتفق عليها.
- 1.6 **حامل البطاقة:** هو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه بناء على طلب الجهة.
- 1.7 **حساب بطاقات الشركة:** هو حساب بطاقة الشركات الذي تم إنشاؤه وهو حساب مستقل عن حسابات الشركة، والذي يتم تقييد جميع تفاصيل العمليات التي تتم بواسطة البطاقات وغيرها من الرسوم المترتبة على البطاقة.
- 1.8 **حساب مركز التكلفة:** هو حساب يتم فتحه لمراكز التكلفة الخاصة بالشركة ويتم ربطه بحساب البطاقات الائتمانية للشركة لتنظيم البطاقات التي تم إصدارها بناء على طلب الشركة، وينعكس إجمالي الرصيد القائم لكل حساب لحامل البطاقة في حساب مركز التكلفة من خلال دورة كشف الحساب.
- 1.9 **حساب حامل البطاقة:** حساب يتم فتحه لحامل البطاقة يرتبط بحساب البطاقة الائتمانية للشركة من خلال حساب مركز التكلفة يبين فيه تفاصيل العمليات التي تمت باستخدام البطاقة وجميع المبالغ المستحقة.
- 1.10 **الحد الائتمانية للشركة:** هو الحد الائتمانية الأقصى الذي يحدده البنك حسب السياسة بناء على الملاءة المالية للشركة لاستخدامه في الحصول على السلع أو الخدمات أو النقد. ويحق للبنك بتعديل الحد الائتماني للشركة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الشركة وإشعار العميل بذلك مسبقاً عبر أي من القنوات الموثقة مع إيضاح المبررات.
- 1.11 **الحد الائتماني لحامل البطاقة:** هو الحد الائتماني الذي تحدده الشركة للمبلغ الذي يمكن استخدامه من قبل حامل البطاقة في الحصول على السلع أو الخدمات أو النقد، وهو جزء من الحد الائتماني للشركة.
- 1.12 **العملية الدولية:** هي أي عملية تتم لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية أو أي عملية تتم بغير الريال السعودي.
- 1.13 **المبلغ المستحق:** إجمالي المبالغ التي تم استخدامها عبر بطاقة الائتمان بالإضافة إلى أي رسوم أو تكاليف لصالح الجهة المصدرة والتي يجب على العميل سدادها وفق ترتيبات السداد المتفق عليها مع الجهة المصدرة.
- 1.14 **الحد الأدنى:** المبلغ الأدنى من المبلغ المستحق والذي يجب على العميل سداؤه في أو قبل تاريخ الاستحقاق.
- 1.15 **تاريخ الاستحقاق:** تاريخ نهاية مهلة السداد الذي يجب على العميل فيه سداد المبلغ المستحق وفق ترتيبات السداد المتفق عليها.
- 1.16 **معدل النسبة السنوي «APR»:** التكلفة الإجمالية لبطاقة الائتمان محسوبةً وفق أحكام قواعد احتساب معدل النسبة السنوي الصادرة عن البنك المركزي.
- 1.17 **فترة السماح:** الفترة التي يمكن خلالها سداد المبلغ المستحق وفق ترتيبات السداد المتفق عليها دون أن يترتب على ذلك أي رسوم أو تكاليف.
- 1.18 **الإفصاح الأولي:** معلومات أساسية وواضحة عن بطاقة الائتمان، كالرسوم والتكاليف، والحد الائتماني، وأحكام السداد، ويتم تقديمها إلى العميل قبل إبرام اتفاقية بطاقة الائتمان.
- 1.19 **كشف الحساب:** مستند دوري يوجه للعميل متضمناً بيانات العمليات التي تمت عبر بطاقة الائتمان خلال فترة زمنية معينة.

- 1.20. **السحب النقدي:** الاستفادة من الحد الائتماني عبر السحب من جهاز الصرف الآلي أو تنفيذ عملية تحويل إلى الحساب الجاري أو شحن المحفظة الإلكترونية.
- 1.21. **السجل الائتماني:** تقرير تصدره شركات المعلومات الائتمانية يحتوي على المعلومات الائتمانية للعميل.
- 1.22. القنوات الموثقة: وسيلة اتصال مسجلة يمكن التحقق منها وقابلة للاسترجاع بشكل ورقي أو إلكتروني.
- 1.23. **الاستخدام غير المصرح به:** العمليات التي تتم باستخدام بطاقة الائتمان دون موافقة أو تفويض من العميل.
- 1.24. **ميزة أساسية:** المزايا والخدمات التي تعد جزءاً من الخدمات الأساسية لبطاقة الائتمان، والتي تقدم تلقائياً دون الحاجة إلى طلب أو دفع رسوم إضافية.
- 1.25. **ميزة اختيارية:** المزايا والخدمات التي لا تُشكل جزءاً من المزايا أو الخدمات الأساسية لبطاقة الائتمان، والتي تقدم بناءً على طلب العميل.
- 1.26. **يوم:** يوم تقويمي يشمل إجازة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية.
- 1.27. **يوم عمل:** يوم تقويمي لا يشمل إجازة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية.

2. كشف الحساب وسداد البطاقة

- 2.1. يصدر البنك كشف حساب البطاقة في آخر يوم من كل شهر ميلادي، وتوافق الشركة على استلام الكشف عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة من قبل البنك، كما يمكن للشركة الاطلاع على كشف حساب البطاقة من خلال منصة Visa Spend Clarity حيث يشمل الكشف تفاصيل مبالغ عمليات الشراء والسحب النقدي وأي مبلغ فوق الحد الائتماني وأي رسوم أو مبالغ أخرى تم قيدها على البطاقة كما هو موضح في دليل استخدام البطاقة، كما يمكن للشركة طلب كشف حساب ورقي عبر التواصل مع هاتف العربي أو مدير العلاقة.
- 2.2. تتعهد الشركة بدفع المستحقات على البطاقات الائتمانية إما بإجمالي المبلغ المستحق أو بدفع الحد الأدنى للمبلغ الذي يتعين على الشركة دفعه ويمثل نسبة مئوية (5% أو 100 ريال أيهما أكثر) من إجمالي المبلغ المستحق على أن يتم سداد المبلغ المستحق خلال الزمن المحدد في كشف الحساب الشهري.
- 2.3. في حال عدم سداد الشركة كامل المبلغ المستحق يعتبر ذلك قبولاً من الشركة لإجراء عملية التورق لسداد مستحقات البطاقة القائمة بذمتها بهامش ربح شهري محدد حسب ما هو مذكور في جدول الرسوم، مع الأخذ بالاعتبار أنه لا يؤخذ بإجراءات التورق إلا بعد مضي فترة السماح (25 يوماً) من تاريخ إصدار كشف الحساب.
- 2.4. تفوض الشركة البنك تفويضاً مطلقاً باقتطاع كامل المبلغ أو الحد الأدنى المستحق على حساب البطاقات في تاريخ الاستحقاق خصماً من الحساب البنكي دون الحاجة للحصول على موافقة الشركة كما تتعهد الشركة بدفع كامل المبلغ أو الحد الأدنى المستحق على البطاقات وفقاً لسجلات البنك ضمن الإطار الزمني المحدد في كشف الحساب الشهري.
- 2.5. يجب سداد كامل المبلغ المستحق على البطاقة في حال تم تجاوز الحد الائتماني وفي حال عدم السداد سوف يتم خصم المبلغ من حساب الشركة الجاري أو أي حساب آخر تملكه الشركة لدى البنك وسيتم إلغاء البطاقة نهائياً.
- 2.6. يلتزم البنك بتحديث السجل الائتماني للشركة بشكل دوري وإذا أخفقت الشركة في السداد، فسوف يؤثر ذلك سلباً على التاريخ الائتماني في تقرير الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة، مما يعني أنه يؤثر عليها في المستقبل الحصول على أي تسهيلات أو تمويل من بنوك أخرى.
- 2.7. إن علاقة البنك مع الشركة بموجب هذه الشروط والأحكام هي علاقة مستقلة تماماً عن تعاملات مستخدم البطاقة مع الآخرين من خلال البطاقة، ولن يكون البنك مسئولاً عن رفض أي مؤسسة تجارية قبول البطاقة كما أنه لن يكون مسئولاً بآية شكل من الأشكال عن البضائع أو الخدمات التي يتم تزويد حامل البطاقة بها وعلى حامل البطاقة/الشركة حل أي من تلك الشكاوى مباشرة مع المؤسسة التجارية، ولن تترتب على البنك أي مسئولية في هذا الخصوص ولن تكون أي دعوى من حامل البطاقة/الشركة ضد المؤسسة التجارية موضوع مطالبة أو تعويض تجاه البنك، ولن يقوم البنك بقيد أي مبلغ مسترد في حساب البطاقة الخاص بالشركة إلا بعد تمرير قيد دائن لصالح الشركة.

3. الرسوم والالتزامات المالية

- 3.1. تكون الشركة مسؤولة عن كافة التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى الممنوحة من البنك فيما يتعلق بالبطاقة وعن كافة المصروفات ذات العلاقة بغض النظر عن إنهاء هذه الاتفاقية أو انتهائها.
- 3.2. يعين البنك حداً للتسهيلات الائتمانية للبطاقة (الحد الائتماني) وتعين الشركة الحد الائتماني المطلوب لحامل البطاقة والذي يشكل جزءاً من الحد الائتماني للشركة، ويخضع (الحد الائتماني) للتغيير من حين لآخر طبقاً لتقدير البنك وحده ويتم إشعار الشركة بالتغيير.
- 3.3. لا يسمح البنك بتجاوز الشركة الحد الائتماني المقرر على البطاقات الائتمانية.
- 3.4. يتم تحديد الحد الائتماني لحامل البطاقة من قبل الشركة والذي يشكل جزءاً من الحد الائتماني للبطاقة، ويتم ربط جميع البطاقات الصادرة للشركة بحساب بطاقات الشركة وتخضع جميعها للحد الائتماني للشركة.
- 3.5. يجوز للبنك إلغاء البطاقة إذا لم تقم الشركة بتفعيلها بعد 90 يوم من تاريخ الإصدار، دون أي مسؤولية قانونية في مواجهة للشركة.
- 3.6. **المعاملات الدولية:** في حال قيام حامل البطاقة باستخدام البطاقة في مشتريات دولية أو سحب نقدي خارج المملكة أو لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية، فسيتم خصم قيمة العملية بالريال السعودي فوراً من حساب البطاقة وذلك بموجب سعر الصرف الذي تحدده هيئات فيزا/ماستركارد وقت العملية مع إضافة رسوم الاستخدام الدولي كما هو مذكور في جدول الرسوم. وتتحمل الشركة الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات في يوم قيد العملية.
- 3.7. يقوم البنك باحتساب الرسوم السنوية فور تفعيل البطاقة كما هو مذكور في جدول الرسوم للبطاقة وتفيد على حساب البطاقة سنوياً.

3.8 الرسوم والتكاليف:

نوع البطاقة	بطاقة سيجنتشر الائتمانية	بطاقة سيجنتشر الحد الائتماني المنخفض (مسبقة الدفع)
الرسوم السنوية ^{1*}	300 ريال	300 ريال
رسوم أرباح التورق الشهرية	1.95%	لا ينطبق
معدل النسبة السنوي ^{2*} (APR)	25.32%	لا ينطبق
رسوم السحب النقدي ^{1*}	3% من مبلغ العملية بحد أقصى (75) ريال	
رسوم التحويل النقدي ^{1*}	مجاناً	
رسوم شحن المحافظ الإلكترونية	مجاناً	
رسوم عملية الاعتراض ^{1*}	25 ريال (إذا كان نتيجة الاعتراض غير صحيحة)	
رسوم العمليات الدولية ^{1*}	2% تضاف إلى قيمة العملية	
الاستعلام عن بطاقة الائتمان عبر جهاز الصرف الآلي	1.5 ريال	
كشف حساب البطاقة الائتمانية أقل من سنة	مجاناً	
كشف حساب البطاقة الائتمانية من سنة إلى خمس سنوات ^{1*}	50 ريال	
كشف حساب البطاقة الائتمانية أكثر من خمس سنوات ^{1*}	100 ريال	
رسوم تأخر سداد مستحقات (غرامة التأخير)	50 ريال	لا ينطبق
رسوم إعادة إصدار البطاقة مفقودة، تالفة، خطأ بالرقم السري ^{1*}	15 ريال	
الحد الأدنى للتسديد	5% من إجمالي المبلغ المستحق أو 100 ريال أيهما أكثر	
الحد المتاح للسحب النقدي	30% من الحد الائتماني المخصص للبطاقة (الحد الأعلى لعملية السحب الواحدة 5,000 ريال). مع مراعاة الحد الأقصى للسحب اليومي عن طريق أجهزة الصراف الآلي حسب أنظمة المكان الموجود فيه جهاز الصراف المستخدم.	
الحد المتاح للتحويل النقدي/شحن المحافظ الرقمية	30% من الحد الائتماني المخصص للبطاقة	
الحد الائتماني للبطاقة	سيوضح في كشف الحساب ويظهر مع البطاقة المرسلة	
تاريخ إصدار كشف الحساب	في نهاية كل شهر ميلادي	
تاريخ الاستحقاق	بتاريخ 25 من كل شهر ميلادي	

^{1*} غير شاملة لضريبة القيمة المضافة

^{2*} المثال المستخدم في احتساب معدل النسبة السنوي كان على افتراض حد ائتماني قدره 30,000 ريال ونسبة ربح تورق شهري قدره 1.95% مع افتراض فترة السماح 51 يوم

3.9. مثال على رسوم العمليات الدولية:

المبلغ المستحق	ضريبة القيمة المضافة	رسوم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ بالريال	مبلغ العملية / سعر الصرف
+ 75 ريال + 3,750 ريال = 3836.25 ريال	VAT15% * 75 ريال = 11.25 ريال	3,750 ريال * 2% = 75 ريال	3.75 * 1000 = 3,750 ريال	000 دولار 3.75/

* غير شاملة لضريبة القيمة المضافة

3.10. تحذيرات ونصائح:

- أ- عدم التقيد والالتزام بشروط وأحكام البطاقة الائتمانية قد يؤدي إلى إلغاء البطاقة وإيقاف حساب البطاقة الائتمانية.
- ب- في حال عدم الاحتفاظ بسجل سداد جيد، فسيتربك ذلك تأثير سلبي على السجل الائتماني لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة.
- ج- إن الاكتفاء بسداد المبلغ الأدنى المستحق على حساب البطاقة يؤدي إلى إطالة عمر مديونية البطاقة للبنك - مثال: إذا قام حامل البطاقة بتنفيذ عملية/عمليات شراء بمبلغ 7,000 ريال سعودي، واختارت الشركة سداد المبلغ الأدنى المستحق (5% من إجمالي المبلغ المستحق أو 100 ريال أيهما أكثر)، وبعد إضافة النسبة الشهرية (1.95%)، ستستغرق الشركة 65 شهراً لسداد مبلغ الشراء بالكامل، كما سيتعين عليها دفع مبلغ 3,756 ريال مقابل تكلفة الأجل.

4. برامج العربي

- 4.1. تطبق شروط وأحكام شركات مزودي الخدمة العالمية (فيزا و/أو ماستركارد) فيما يتعلق بالميزات والخدمات المقدمة من قبلهم أو الشركات التابعة أو المتعاقدة معهم.

5. التفويض والتعويض مقابل التعليمات الصادرة عن طريق قنوات البنك المعتمدة

- 5.1. تفوض الشركة البنك بالتصرف وفق أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي رسالة أخرى قد تصدرها الشركة من وقت لآخر عن طريق قنوات البنك المعتمدة أو يعتقد بأنها صادرة بالنيابة عنه (التعليمات) دون الاستفسار من جانب البنك، ودون إخلال بعمومية ما يتعلق بتفويض أو هوية الشخص الذي يصدر التعليمات أو الذي يعتقد بأنها صادرة منه بغض النظر عن الظروف السائدة وقت تسليم التعليمات.
- 5.2. يحق للبنك اعتبار أن التعليمات صادرة بتفويض كامل من الشركة وملزمة لها ويحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالتعليمات أو استناداً عليها حسبما يراه البنك مناسباً سواء كانت التعليمات تتضمن توجيهات بدفع أموال أو الخصم من أي حساب، أو كانت تتعلق بالتصرف في أية أموال أو أوراق مالية أو مستندات أو يفهم منها أنها تلزم الشركة بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أياً كانت بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المرتبط بذلك.
- 5.3. بموجب تصرف البنك وفقاً لشروط هذا التفويض والتعويض فإن الشركة تتعهد تعهداً غير قابل للنقض بتعويض البنك وحمايته في كل الأوقات عن وضد كل الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات القانونية والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي يتكبدها البنك أو يتحملها مهما كانت طبيعتها أو أسبابها الناشئة فيما يتعلق بالتعليمات.
- 5.4. تظل شروط هذا التفويض والتعويض سارية وناظفة المفعول بالكامل حتى يتسلم البنك إشعاراً بإنهائها من الشركة وفقاً لشروط التفويض على أن يتوفر للبنك الوقت المناسب للتصرف بموجب ذلك وباستثناء ذلك فإن هذا الإنهاء لن تعفي الشركة من أية مسؤولية ناتجة عن هذا التفويض.

6. البطاقات المفقودة أو المسروقة

- 6.1 يجب على حامل البطاقة الإبلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة لإدارة الخدمات المصرفية التابع للبنك على الهاتف رقم 8001244040 (من داخل المملكة) أو +966 11 271 8614 (من خارج المملكة) ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي معاملات يتم تنفيذها بواسطة البطاقة قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) يفيد بفقدان أو سرقة البطاقة.
- 6.2 يتعهد حامل البطاقة في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية وإزالة البطاقة الملغية من التطبيق وإضافة البطاقة الجديدة حيث أن البنك غير مسؤول عن أي عمليات تتم على البطاقة عبر التطبيقات المذكورة بعد إيقاف البطاقة عبر الهاتف المصرفي أو العربي نت ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الإلكترونية) قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك طلب يفيد بفقد أو سرقة الجوال.

7. أحكام عامة

- 7.1 يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يحول ويتنازل وبأي صفة كانت جزئياً أو كلياً عن أي مبالغ مستحقة على الشركة وعلى الشركة دفع جميع المبالغ غير المسددة وذلك إذا استدعت الضرورة المطالبة بالسداد عن طريق وكلاء تحصيل أو اللجوء إلى القانون لتنفيذ الدفع.
- 7.2 يقوم البنك بإرسال رسائل العروض التسويقية للبطاقات الائتمانية أو المنتجات التمويلية الأخرى والخدمات المصرفية ويقر حامل البطاقة بموافقاته على تلقي تلك العروض إلا إذا صرح أو أخطر البنك بعدم موافقاته على تلقيها، عبر التواصل مع هاتف العربي.
- 7.3 توافق الشركة موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق والكامل أن يتبادل أي معلومات أو بيانات متعلقة بالشركة و/أو حامل البطاقة أو معاملاته مع أي عضو أو عضو منتسب، (بما في ذلك غرض منع الاحتيال أو التدقيق أو تقديم خدمات من قبل الغير أو تحصيل دين أو وفقاً لطلب أي جهة حكومية أو تنظيمية مختصة).
- 7.4 برنامج الدخول لصالوات كبار الشخصيات في المطارات يعتمد على نوع البطاقة ومقدم الخدمة (فيزا / ماستركارد) ويخضع للشروط والأحكام المقدمة من قبلهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: عدد مرات الدخول المجانية، الصالات المشاركة في البرنامج وغيرها. يرجى زيارة موقع العربي للاطلاع على قائمة الصالات المعتمدة والمحدثة من قبل مقدمي الخدمة.
- 7.5 تتيح خدمة أثير (Contactless) لحامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بما لا يتجاوز حد الدفع لخدمة أثير والمحدد من قبل البنك بدون إدخال الرقم السري من خلال تقنية الاتصال قريب المدى حيث يقوم حامل البطاقة بتمرير البطاقة أمام الجهاز الخاص بذلك و يقر حامل البطاقة بعلمه بالمخاطر المصاحبة لإجراء العمليات عن طريق هذه الخدمة ويتحمل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها. ويحق للبنك تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة الشركة.
- 7.6 يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكترونية كـ ApplePay و mada Pay وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل حامل البطاقة للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون حامل البطاقة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من حامل البطاقة نفسه.

- 7.7. الحسابات غير المتحركة التي لم يُجر عليها العملاء عملية مالية مدينة فعليه سيتم تحويلها وفقاً لما يلي: -
- تعتبر التعاملات نشطة (active) إذا لم يمض على آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها حامل البطاقة بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.
 - تعتبر التعاملات راكدة (Dormant) إذا أكملت مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً بدءاً من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها حامل البطاقة بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.
 - تعتبر التعاملات غير مطالب بها (Unclaimed) إذا أكملت مدة (خمس سنوات) ميلادية (ستين شهراً) شاملة مرحلة الحسابات الراكدة من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها حامل البطاقة بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على الشركة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.
 - تعتبر المبالغ الدائنة أو العلاقة أو التعامل للبطاقات الائتمانية متروكاً وصاحبه منقطعاً عن البنك إذا أكمل مدة عشر سنوات ميلادية غير مطالب بها (أي مجموع خمسة عشر سنة ميلادية من تاريخ آخر عملية مالية).
- 7.8. يحق للبنك تغيير أو تعديل أي شرط من هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر ويقوم البنك بإشعار الشركة/ حامل البطاقة بالتعديلات الجديدة بالطريقة التي يراها البنك مناسبة، وتصبح تلك التعديلات سارية ونافذة بعد (30) يوم من تاريخ إشعار حامل البطاقة، وعندها يصبح حامل البطاقة ملزماً بالتعديلات، إلا في حال قيام الشركة بسداد كامل المبالغ القائمة في ذمتها للبنك عن المعاملات التي تمت باستخدام البطاقة (البطاقات) والقيام بإلغاء البطاقة قبل تاريخ سريان هذه التعديلات ويحق للعميل في إنهاء اتفاقية بطاقة الائتمان خلال (14) يوماً من تاريخ الإشعار وإعادة الرسوم السنوية للبطاقة بعد حسم رسوم الفترة المستخدمة فيه في حال رغبة العميل في إنهاء الاتفاقية.
- 7.9. يحق للبنك وفي أي وقت أن يطلب من الشركة أو حامل البطاقة أي مستند (مستندات) يراها البنك ضرورية لإنفاذ هذه الاتفاقية أو أي من المعاملات التي سينفذها الشركة أو حامل البطاقة بواسطة البطاقة وإذا لم تلتزم الشركة بتنفيذها فيحق للبنك إلغاء البطاقة وإلزام الشركة بسداد كامل مبلغ المديونية فوراً.
- 7.10. في حالة الاختلاف بين النص العربي والنص الإنجليزي لهذه الشروط والأحكام يسود النص العربي.
- 7.11. تحل هذه الاتفاقية محل أي اتفاقية مماثلة سبق للشركة إبرامها مع البنك فيما يتعلق بإصدار أو استخدام البطاقة/البطاقات وتعتبر الاتفاقية السابقة ملغية.
- 7.12. لن يكون البنك مسئولاً عن أي خسارة تتكبدها الشركة في حال منع البنك أو تأخره في تزويد الشركة وحامل البطاقة بأي خدمات مصرفية أو أي خدمات أخرى بسبب أحداث وأسباب القوة القاهرة كالاضطرابات وصدور أنظمة أو مراسيم أو توجيهات أو لوائح أو أحكام من جهات مختصة، أو لأي أسباب خارجة عن إرادته.
- 7.13. تظل الشركة مسئولة عن الرسوم المقررة إذا لم يتمكن البنك لأي سبب من الأسباب الواردة بالبند 7.12 من تقديم أو إرسال كشف حساب للشركة.

8. إلغاء الاتفاقية وإنهائه

- 8.1. يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية المبرمة مع الشركة في أي وقت وذلك بإلغاء البطاقة بإشعار مسبق لا يقل عن 30 يوم، كما يجوز للشركة إنهاء الاتفاقية في أي وقت بتوجيه إشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت).
- 8.2. تصبح جميع المبالغ القائمة بذمة الشركة مستحقة وواجبة الدفع للبنك فوراً عند إنهاء هذه الاتفاقية. وتوافق الشركة على أن يكون للبنك الحق في حجز أية مبالغ مودعة في الحساب الجاري أو أي حساب آخر تحتفظ به الشركة لدى البنك أو أي ودائع محفوظة لدى البنك كضمان لإصدار البطاقة و / أو البطاقات الإضافية لمدة أقصاها 45 يوماً بعد إعادة البطاقة وأي بطاقات إضافية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة لكافة المبالغ المستحقة على الشركة للبنك مقابل أي من تلك المبالغ دون إشعار للشركة.

- 8.3. حيثما تعلقت هذه الاتفاقية باستخدام بطاقات متعددة فإنه يجوز للشركة إلغاء ما يتصل بالبطاقات المتعددة من هذه الاتفاقية وذلك بتوجيه إشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) وتظل الاتفاقية نافذة بموجب هذه الشروط والأحكام والتي تمت باستخدام البطاقات المتعددة وتسلم البنك لتلك المبالغ بالكامل. وإذا لم يتم إنهاء هذه الاتفاقية فإن البنك سيقوم بتجديد البطاقات المتعددة لحاملي البطاقات من وقت لآخر.
- 8.4. إذا أخفقت الشركة - لأي سبب كان - في الالتزام بشروط وأحكام هذه الاتفاقية فإنه يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية ومطالبة الشركة بسداد كافة المبالغ القائمة بذمته بموجبها. وتكون الشركة مسؤولة عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.

9. وكالة شرعية

- 9.1. أوكل العمليات المصرفية الإسلامية بالبنك العربي الوطني في شراء سلع وبيعها في حال وجود رصيد مدين على البطاقة الائتمانية في يوم الاستحقاق من كل شهر حسب سجلات البنك، وللبنك حق توكيل الغير وبيع هذا التوكيل ساري المفعول ونافذ ما دامت اتفاقية البطاقة الائتمانية سارية المفعول.

10. إقرار الشركة

- 10.1. توافق الشركة على أن يقوم البنك العربي الوطني بالاستفسار والتحقق من معلومات الشركة لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو مركز المعلومات الوطني أو أي جهة أخرى معتمدة من قبل الجهات المختصة وذلك لغرض إنشاء حساب لدى البنك و/أو مراجعته و/أو إدارته و/أو التقدم لأي منتج أو خدمة يقدمها البنك، وتفوض الشركة البنك العربي الوطني بالاستفسار والحصول على أي معلومات تخص الشركة من وقت لآخر لمراجعة وتحديث بيانات الشركة الخاصة أو الائتمانية أو غير ذلك وفق ما يراه البنك مناسباً.
- 10.2. توافق الشركة على أن يقوم البنك العربي الوطني بالاستفسار والتحقق من كافة معلومات الشركة لدى anb Capital وتفوض الشركة البنك العربي الوطني بالاستفسار والحصول على أي معلومات تخص الشركة من وقت لآخر لمراجعة وتحديث بيانات الشركة الخاصة أو الائتمانية أو غير ذلك وفق ما يراه البنك مناسباً.
- 10.3. توافق الشركة على استقبال مكالمات هاتفية ورسائل نصية من البنك العربي الوطني لأغراض التسويق وبيع المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، كما تقر الشركة بموافقتها على تسجيل كافة المكالمات التي تتم بينها وبين البنك، وتعتبر المكالمات المسجلة توثيقاً رسمياً يمكن الرجوع إليه والعمل به عند الحاجة.
- 10.4. توافق الشركة على استلام الشروط والأحكام ونموذج الإفصاح المبدئي عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة من قبل البنك، مثل بريد الكتروني، رسائل نصية، الإشعارات أو الموافقات من خلال التطبيق أو قنوات البنك المعتمدة.
- 10.5. يقر كل من الشركة/حامل البطاقة بأنهما اطلعا على هذه الشروط والأحكام وفهم محتوياتها والالتزامات والمسؤوليات المترتبة بموجبها ووافق عليها. كما ان تفعيل البطاقة هو إقرار منهما بقراءة وفهم الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة والموافقة عليها.
- 10.6. يوافق ويتعهد حامل البطاقة بالمحافظة على رقمه السري الخاص بالبطاقة أو الرموز المؤقتة التي تصله لإتمام عملياته اليومية في جميع الأوقات مع التزامه بعدم إفشائها أو كتابتها أو تسجيلها على أي وسيلة مما يجعله والبنك عرضة للاستخدام غير المصرح به. كما تتحمل الشركة كامل المسؤولية عن العميات (مالية أو غير مالية) الناتجة عن إفشاء الرقم السري أو الرموز المؤقتة.
- 10.7. تتعهد الشركة بدفع قيمة جميع المعاملات المقيدة في حسابها والناتجة عن استخدام البطاقة الائتمانية سواء صدر لحامل البطاقة إيصال أولم يصدر، كما يتعهد حامل البطاقة عند قيامه بالشراء عبر المواقع الإلكترونية أو المحافظ الرقمية أو إدخال رمز المرور المؤقت لتأكيد عملية الشراء الإلكترونية هو إقرار منه بالموافقة على العملية الشرائية ولا يحق له مطالبة البنك بأي تعويض.

- 10.8. إن عدم استلام الشركة لكشف البطاقة فإن ذلك لا يعتبر مبرراً لعدم السداد وبإمكان الشركة معرفة المبالغ المستحقة على البطاقة من خلال الهاتف، العربي نت، أو عن طريق زيارة الفرع. كما تلتزم الشركة بتحديث بيانات الاتصال الشخصية مثل صندوق البريد ورقم الجوال والبريد الإلكتروني لدى سجلات البنك الخاصة بحساب البطاقة، ولا يكون البنك مسؤولاً عن عدم إبلاغ الشركة بأي تعديلات تطرأ على هذه الاتفاقية نتيجة للإخلال بهذا الالتزام.
- 10.9. يتعهد حامل البطاقة بعدم الاستخدام أو المساعدة في استخدام البطاقة أو البطاقات بشكل مباشر أو غير مباشر في أي مجال من مجالات غسل الأموال أو/ وتمويل الإرهاب.
- 10.10. تقر الشركة بأن جميع المعلومات والبيانات الشخصية التي تم ذكرها هنا كاملة وصحيحة وتلتزم بإخطار البنك خطياً بأي تغيير أو تعديل في هذه البيانات والمعلومات وفي حالة عدم قيامها بذلك تتحمل المسؤولية الكاملة لما يحدث نتيجة لذلك، وتقر بأنها قد اطلعت على شروط وأحكام البطاقة الائتمانية للشركات في هذا النموذج ومرفقاته وأنه تم فهمها تماماً ووافقت عليها ويعتبر توقيعها على هذا النموذج التزاماً قائماً وغير قابل للإلغاء بهذه الشروط.
- 10.11. يحتفظ البنك بحق عدم قبول هذا الطلب. كما يحق للبنك أن يحتفظ بالمستندات التي قدمتها الشركة حتى في حال عدم اصدار البطاقة.